الإنتربول

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

مسح للبدان الأعضاء في الإنتربول

تشرين الأول/أكتوبر 2022

ID-ART

صور للأعمال الفنية
مجرمون وراء القضبان

اطّلعوا بشكل آني ومباشر على 52000 سجل شرطي موثّق للأعمال الفنية المسروقة والمفقودة.

يتيح تطبيق ID-Art الوصول عبر الهواتف النقالة إلى قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة. ويمكنكم من خلال المسح الضوئي للأعمال الفنية المسروقة والبحث عنها والإبلاغ بها تقديم المساعدة في تبيانها، والحد من الاتجار غير المشروع بها، وتعزيز فرص استردادها.

وفي وسع أفراد الشرطة والجمارك وجامعي التحف وتجّار الأعمال الفنية والهواة:

- التحقق مما إذا كان الإنتربول قد أُبلغ عن سرقة عمل فني معيّن؛
- إنشاء قائمة مجموعة الأعمال الفنية الخاصة؛
- الإبلاغ عن سرقة عمل فني؛
- الإبلاغ عن مواقع ثقافية معرضة للخطر أو عن حفريات غير مشروعة.

انضموا إلى الجهود الجماعية المبذولة في سبيل حماية تراثنا الثقافي.

نزّلوا التطبيق

التطبيق متوفر بالمجان لأجهزة آبل وأندرويد النقالة.

وهو متاح بلغات الإنتربول الرسمية: الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

App Store

Google play

المحتويات

مقدمة 4
البلدان المشاركة 6
البيانات بالأرقام 7
الجرائم والاعتقالات والجناة 8
المسروقات 10
المضبوطات 12
مقارنة معمَّقة: المضبوطات من الحفريات غير المشروعة والسرقات العادية 14
مواقع الحفريات غير المشروعة المبلَّغ عنها 15
الاعتداءات المبلَّغ عنها على الممتلكات الثقافية 15
البيانات الإحصائية 16
ضلوع جماعات الجريمة المنظمة والوسطاء 17
الموقع والتبعات الدولية 18
طرق التهريب الدولية 19
بيانات التزوير 20
الجرائم والاعتقالات والجناة 21
ضبط القطع المقلدة 22
التذييل 23
التذييل 1: عملية PANDORA VI 24
التذييل 2: تطبيق ID-ART 26
التذييل 3: قائمة الوثائق الرئيسية المتعلقة بحماية التراث الثقافي 29
التذييل 4: الأعمال الفنية الأكثر طلبا لعام 2020 و 2021 31

مقدمة

الجريمة الماسة بالتراث الثقافي

يطال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية جميع البلدان في العالم، دونما استثناء سواء كانت بلدان منشأ، أو عبور، أو وجهة للممتلكات الثقافية المُهرَّبة. وقد بينت عمليات المسح الخمس السابقة أن قطعة ثقافية يمكن على سبيل المثال أن تُسرق في دولة (أ)، وتنقل إلى دولة (ب) ثمّ تُباع في دولة (ج).

وفيما تتباين درجات وعي السلطات الوطنية بهذه المسألة، نرى كذلك تفاوتا في وصول البلدان إلى البيانات المتعلقة بهذا النوع من الجرائم، وفي فهم ارتباطها بالجماعات الإجرامية والإرهابية المنظمة.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مصدرا رئيسيا للإيرادات المالية للجماعات الإجرامية المنظمة وللإرهابيين على حدّ سواء، وهم يستخدمون هذه الإيرادات لتعزيز قدراتهم العملياتية على الصعيدين الوطني والدولي ولاستقطاب أعضاء جدد.

وتكشف السلطات في البلدان الأعضاء بطرق مختلفة الصلات التي تربط سلسلة الاتجار غير المشروع. إضافة إلى ذلك، قد تكون المسروقات الفنية والقطع الثقافية المنهوبة مصدرا للربح يغذّي جرائم أخرى.

ولكنّ عمليات السرقة والسطو والحفريات غير المشروعة والتصدير بطرق غير مشروعة وغسل الأموال والفساد والتدمير قد تختلف باختلاف البلدان والمناطق في العالم. وفي نهاية المطاف، فهذه الحالات هي أنشطة غير مشروعة وجب أن تتصدى لها أجهزة إنفاذ القانون بالعزم والتصميم اللذين تستخدمهما لمكافحة الجرائم الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخبارية والبيانات الحساسة هما السبيل الوحيد للتصدي لهذه الجريمة عبر الوطنية الخطيرة. ويجب ألّا ننسى أن هذا النوع من الجرائم مبني على أساس طلب السوق.

وقد بات واضحا حتى الآن أن الجماعات الإجرامية المنظمة تستهدف فئات محدّدة من القطع الثقافية التي يطلبها جامعو التحف في منطقة معيّنة. وإن المناطق التي مزّقتها النزاعات، والمناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطات، والمواقع الأثرية النائية، والمواقع الثقافية المغمورة بالمياه، معرضة بشكل خاص للنشاط الإجرامي تلبية لطلب السوق.

وقد أمست شبكة الإنترنت سوقا لشراء القطع الثقافية وبيعها ما يشجع على زيادة الاتجار غير المشروع، ويفرض على عناصر الشرطة والجمارك تحديات جديدة سيتعيّن عليهم مواجهتها. ويزيد مكافحة الجرائم الماسة بالتراث الثقافي تعقيدا، نقص الموارد المتاحة لرصد المبيعات على الإنترنت، والعضوية المغلقة للمشترين المحتملين للقطع الفنية المتاجر بها بشكل غير شرعي.

مسح الإنتربول لعام 2021

يصدر هذا المنشور إلحاقا بعمليات المسح الخمس التي أُجريت للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية ويهدف إلى المساعدة على فهم هذه الظاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل الهدف في تحديد استراتيجية مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يمكن أن تنجح على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وتضمّ هذه النسخة، كسابقاتها، بيانات بالأرقام وإحصائيات عن الجرائم التي ارتُكبت في عام 2021 في مناطق عديدة في العالم. وأجاب ما مجموعه 74 بلدا من البلدان الأعضاء في الإنتربول من أربع مناطق مختلفة عن أسئلة الاستبيان الذي أرسل إلى جميع مكاتبنا المركزية الوطنية.

يتضح من البيانات التي جُمعت هذا العام أنه لا يزال من الصواب النظر في أربع مناطق رئيسية: أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا، ما يتيح تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في وقوع هذه الجرائم، والاتجاهات الإجرامية المختلفة، وكيف تُكيّف المكاتب المركزية الوطنية سلوكها مع البيئات الوطنية والإقليمية حيث تُرتكب الجرائم بشكل متكرر، وطرق الاتجار الرئيسية.

وقد جُمعت البيانات بفضل دعم ومشاركة وحدات الشرطة المتخصصة والجمارك ووزارات الثقافة. وفي هذا الإطار، من المهم الإشارة إلى أن البلدان الأعضاء لم تتمكن جميعها من توفير هذه المعلومات بسبب غياب قواعد بيانات وطنية مخصصة الأعمال الفنية المسروقة في عدد كبير منها.

وأمّا العامل الآخر الذي يدخل في المعادلة فهو غياب وحدات شرطة متخصصة مكرَّسة لمكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية الخطيرة، والتفاوت في مستوى الأهمية التي تولى لها، وحجم الموارد التي تعبّئها البلدان المختلفة.

وإذا أريد لهذا النوع من الجرائم أن يصبح أكثر خطورة وأقل ربحا، فمن الضروري سدّ الثغرات الموجودة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

وتشمل الأمثلة لتحقيق ذلك زيادة عدد الوحدات الوطنية المتخصصة المكرَّسة لحماية التراث الثقافي، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية بالأعمال الفنية المسروقة، وسيكون من المحبّذ ربطها بقاعدة بيانات الإنتربول، وتعزيز فهم المسائل المعقدة التي تعيق التحقيق الفعال في جرائم التراث الثقافي وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

كيف لنا أن نساعد

أعدّ الإنتربول أنشطة محددة لبناء قدرات أجهزة الشرطة الوطنية لتعريفها بهذه الجريمة المعقدة وللتشجيع على إنشاء وحدات وطنية معنيّة بالتراث الثقافي وذلك تماشيا مع ولايته المتمثلة في خدمة البلدان الأعضاء.

وأحدثُ نجاح في هذا الصدد هو القرار الذي اتخذته الحكومة المنغولية في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2021 بإنشاء شرطة خاصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية تحت إشراف جهاز الشرطة الوطني.

ولا بدّ من التذكير بأن وقف الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وحماية تراث البلدان وتاريخها وهويتها يشكلان أولوية تعترف بها المنظمات الدولية والإقليمية ومنها المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها ICCROM، والمجلس الدولي للمتاحف ICOM، واليونسكو، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص UNIDROIT، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والشرطة الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإقليمية لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي.

وقد أبرزت الأمم المتحدة في مناسبات عديدة رؤية الإنتربول ودوره العالمي في دعم البلدان الأعضاء في التصدي للجرائم الثقافية، من خلال مجلس الأمن (القرار 2199/2015 و2347/2017)، والجمعية العامة (القرار 73/130/2018 والقرار الصادر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021) التابعين لها، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية (COP/2020/L.10).

ورُفعت توصيات مماثلة من فريق الرصد التابع لمجلس الأمن (كان آخرها في التقرير الثامن والعشرين المقدَّم عملا بالقرارين 1526/2004 و2253/2015 في تموز/يوليو 2021) ومن اليونيسكو.

وللأسف، فإن افتقار الحكومات إلى الوعي يُعدّ أرضا خصبة للمجرمين الذين يعتبرون الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية نشاطا مدرّا للأرباح/منخفض المخاطر. وإذا سعت البلدان الأعضاء، بتوجيه ودعم من الإنتربول، إلى إذكاء الوعي بهذه الجريمة على الصعيد الوطني، فستُقلّص فرص كسب المال السهل.

البلدان المشاركة

أجاب 74
بلدا على الاستبيان

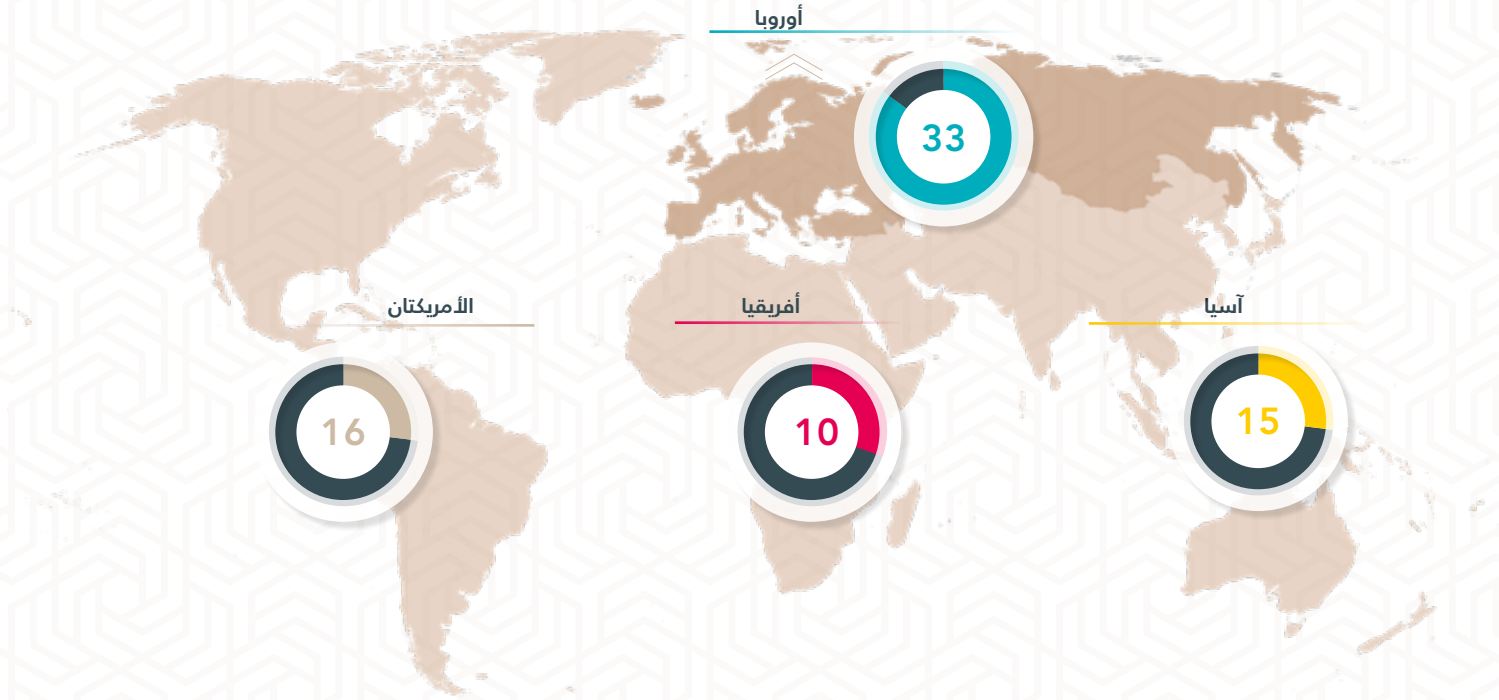

الجزائر
الأرجنتين
استراليا
النمسا
أذربيجان
البحرين
بيلاروسيا
البوسنة والهرسك
البرازيل
بلغاريا
بوركينا فاسو
كمبوديا
الكاميرون
كندا
تشاد
شيلي
قبرص
الجمهورية التشيكية
كولومبيا
كوستاريكا

السلفادور
إكوادور
إسواتيني
فنلندا
فرنسا
غابون
جورجيا
ألمانيا
اليونان
غواتيمالا
إسرائيل
إيطاليا
اليابان
الأردن
جمهورية كوريا
لاتفيا
لبنان
ليختنشتاين
لكسمبرغ
مالطة

المكسيك
مولدوفا
منغوليا
الجبل الأسود
المغرب
نيبال
هولندا
نيوزيلندا
مقدونيا الشمالية
النرويج
فلسطين
باكستان
باراغواي
بيرو
البرتغال
رومانيا
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
السنغال
سلوفاكيا

سلوفينيا
إسبانيا
سانت كيتس ونيفس
السودان
السويد
سويسرا
تركيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
دولة مدينة الفاتيكان
فنزويلا
زامبيا

يرجى ملاحظة أنه تم تضمين بيانات السنوات من 2019 إلى 2020 من منشوراتنا السابقة؛ وبالتالي ، يجب مراعاة حقيقة أن بعض البلدان شاركت في الاستطلاعات السابقة عند دراسة الاتجاهات الموضحة في الرسوم البيانية.

البيانات بالأرقام

الجرائم والاعتقالات والجناة

تشير مجموعة الرسوم البيانية التالية إلى العدد الإجمالي للجرائم المتصلة بالأعمال الفنية والآثار، والاعتقالات والجناة، التي أُبلغَ عنها في الأعوام 2019، و2020، و2021.

مجموع الجرائم والاعتقالات والجناة في عام 2021:

9,947 | 1,448 | 4,937

أفريقيا

وفي المنطقة الأفريقية، تراجع العدد الإجمالي للجرائم والجناة. ولكنّ ذلك قد يعزى إلى التراجع في عدد البلدان المشاركة منذ عام 2019.

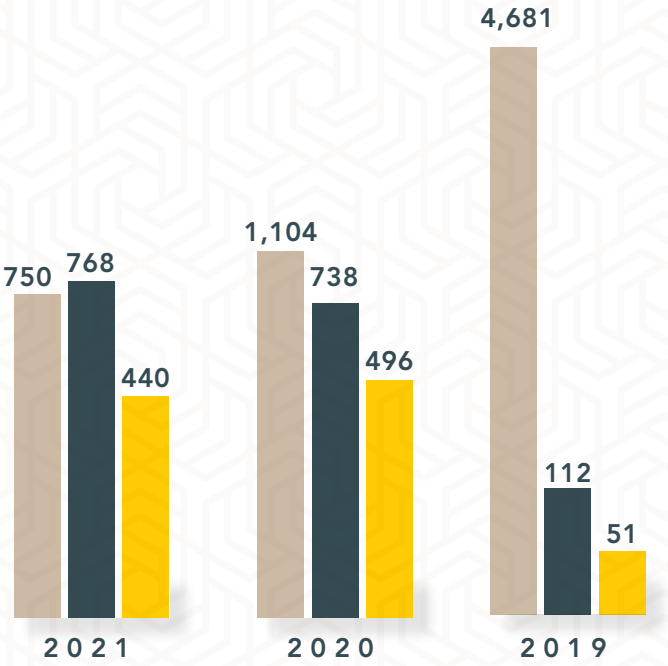

آسيا

وفي آسيا، يشير الرسم البياني إلى ارتفاع كبير في عدد الجناة في عام 2021 مقارنة بالعام السابق، ونلاحظ كذلك ارتفاع العدد الإجمالي للجرائم والاعتقالات المتصلة بالأعمال الفنية.

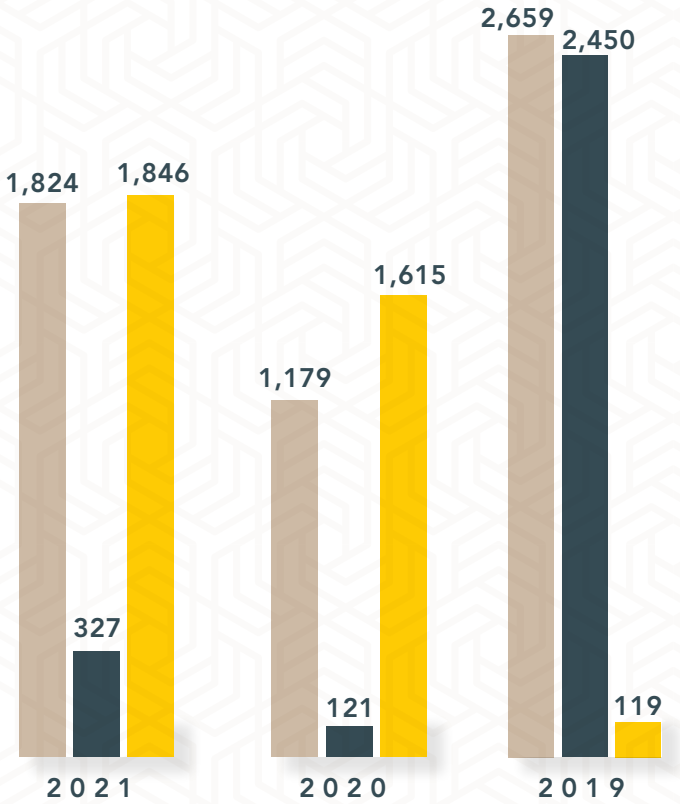

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

الأمريكتان

وفي الأمريكتين، بلغ عدد الجرائم المبلَّغ عنها في عام 2021 ضعفي مثيله في عام 2020، وعدد بكثير مما كان عليه في عام 2019.

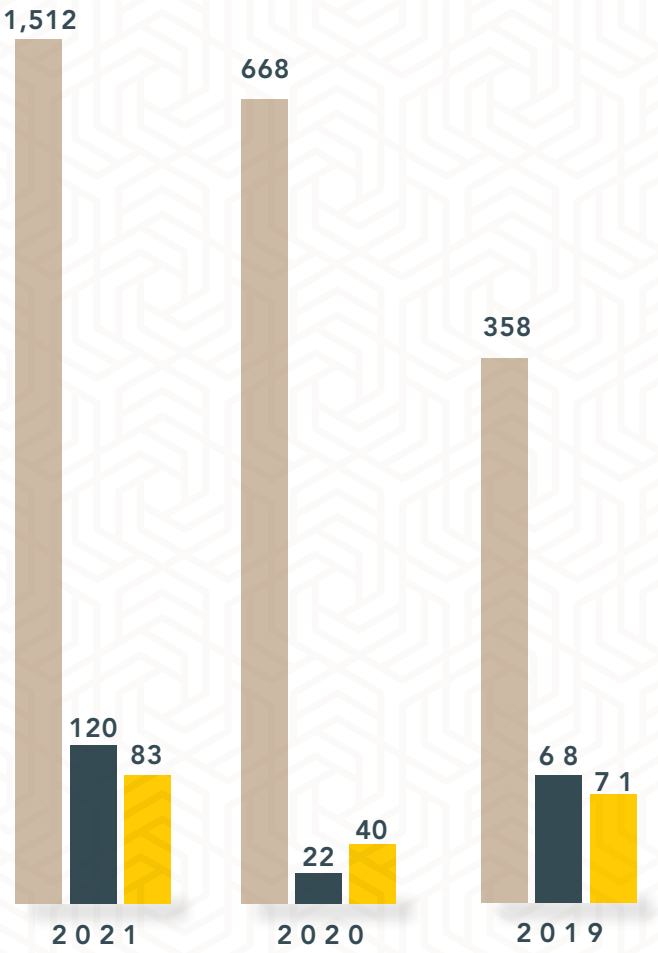

أوروبا

وأكدت البلدان الأوروبية أنها تشهد اتجاها مماثلا لما عرفته السنوات لسابقة، فكان عدد الجرائم والجناة أعلى بكثير من الاعتقالات في عام 2021. وبالإضافة لانخفاض عدد الجناة للمرة الأولى.

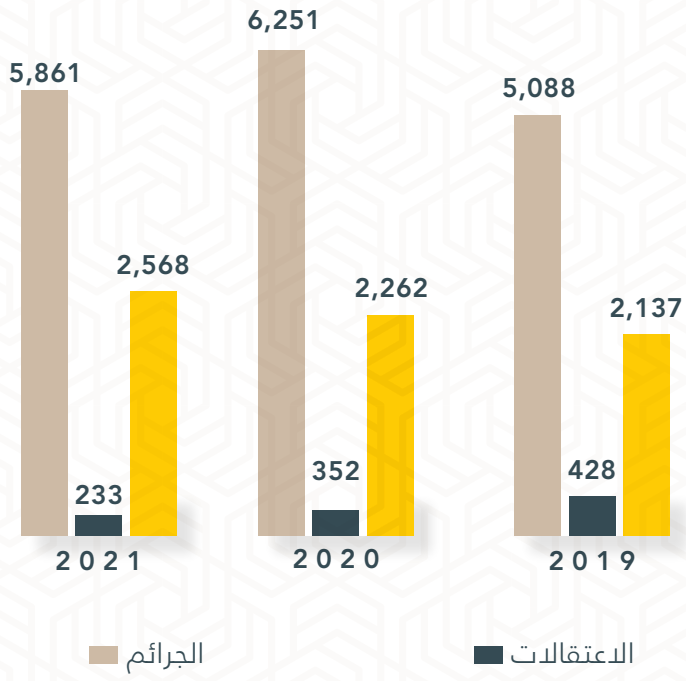

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

المسروقات

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد المسروقات في كل فئة في عام 2021. وترد هذه الأرقام كذلك كنسب مئوية بغية رسم صورة أوضح عن الوضع الحالي في كل منطقة من مناطق العالم.

وفي أفريقيا، تراجع عدد المسروقات التي أبلغت بها الشرطة في عام 2021 بنسبة 62 في المائة مقارنة بعام 2020. ويمكن أن يعزى ذلك إلى واقع أن البيانات وردت من عدد أقل من البلدان وأن بعض البيانات لم تكن متوافقة مع السنة السابقة. وتبين هذه الحالة بوضوح أن التفاوت في عدد البلدان المساهمة يمكن أن يؤثّر في تحليل هذه الظاهرة الإجرامية. وأمّا نظام الإبلاغ عن السرقات فليس مركزيا ولا موحّدا ما يُصعِّب مهمة رسم صورة تعكس الواقع على الصعيدين الوطني والإقليمي.

كما أبلغت الأمريكتان عن انخفاض حاد في المواد المسروقة. وأمّا المسروقات الأكثر شيوعا لعام 2021 فصُنّفت ضمن فئة "القطع الأخرى" تليها القطع الأثرية، في حين أن غالبية المسروقات في عام 2020 كانت من النقود المسكوكة ومن القطع الأثرية في عام 2019. وفي آسيا، سجلت القطع الأثرية أعلى رقم من المسروقات في عام 2021 (1 358)، مقابل القطع الأثرية في عام 2020 (853) والنقود المسكوكة في العام الذي سبقه (184). وسجلت النقود المسكوكة أعلى رقم من المسروقات في أوروبا في عام 2021 (9 654) على غرار عام 2020

(9 675) فيما تصدرت القطع الأثرية القائمة في عام 2019 (17 607).

مجموع المسروقات في عام 2021:
22,927

الأمريكتان

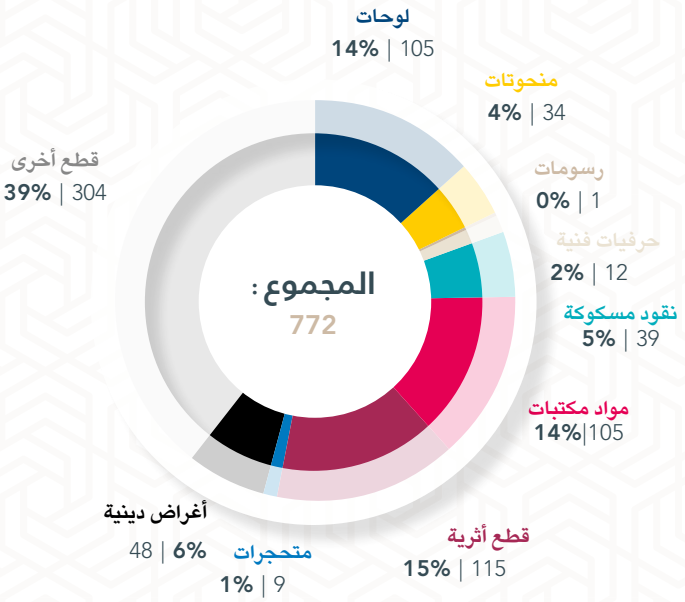

أفريقيا

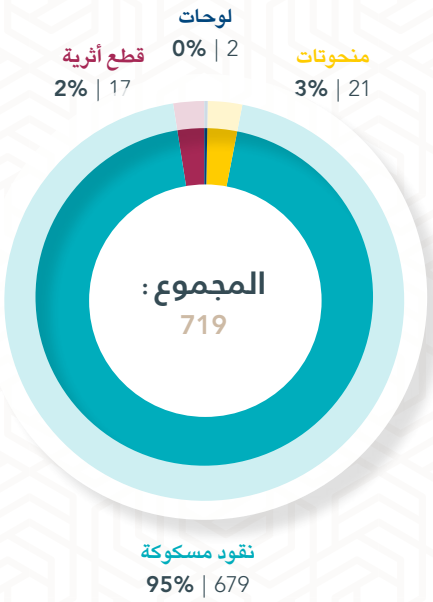

أوروبا

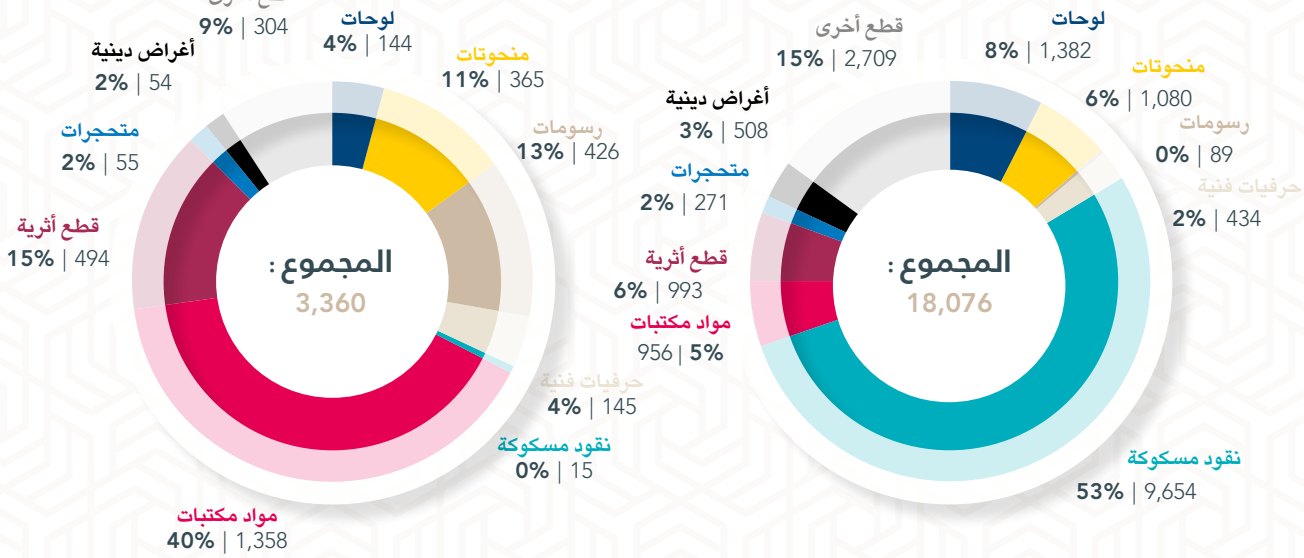

آسيا

لوحات
منحوتات
رسومات
حرفيات فنية
نقود مسكوكة
مواد مكتبات
قطع أثرية
متحجرات
أغراض دينية
قطع أخرى

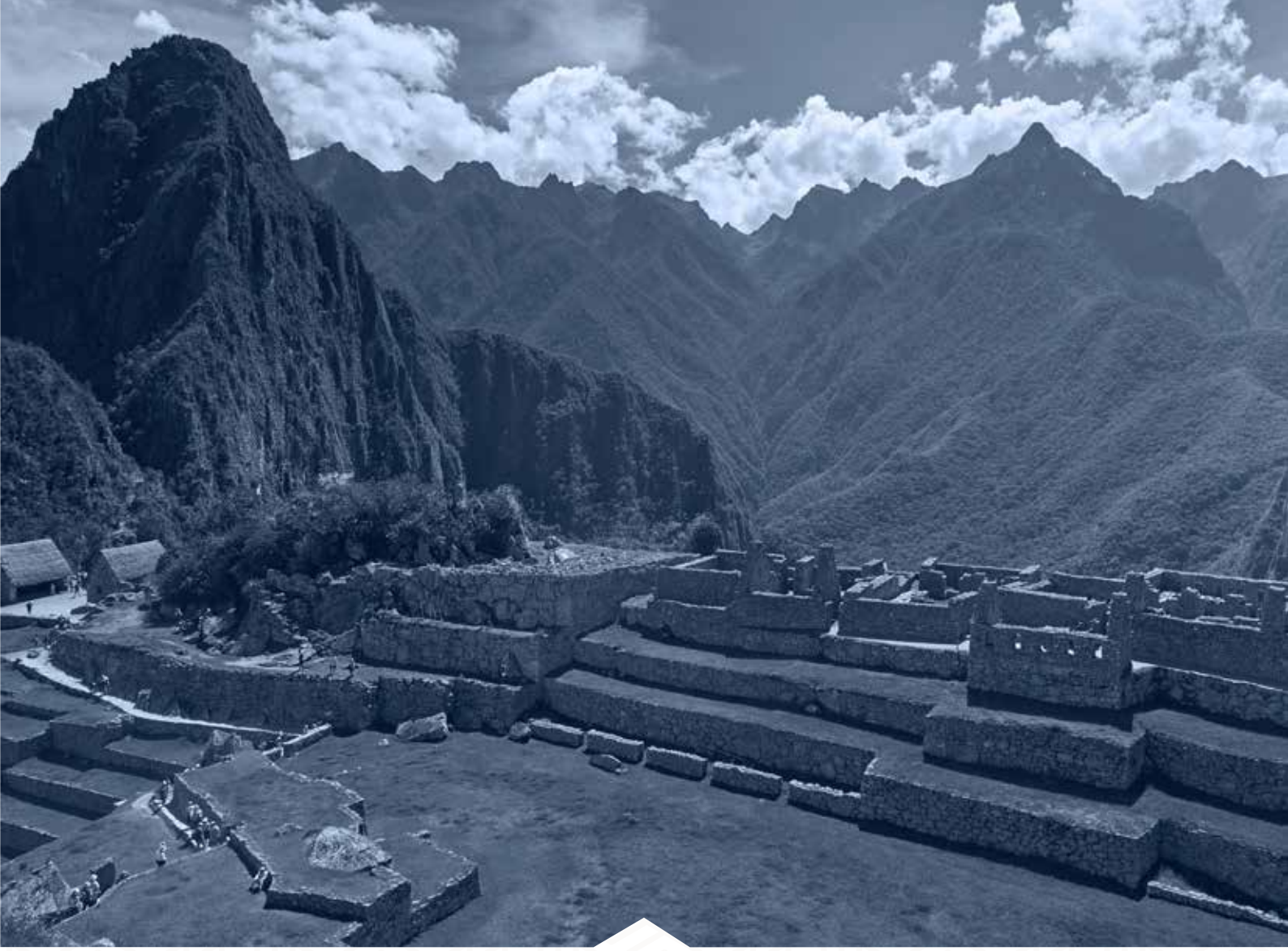

المضبوطات

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد المضبوطات الموجودة في حوزة أجهزة إنفاذ القانون من كل فئة في عام 2021. وقد جرى إيراد هذه الأرقام كذلك كنسب مئوية لتوفير عرض أوضح يعكس كل جزء من العالم.

وعلى غرار البيانات المتعلقة بالمسروقات، أبلغت أفريقيا بأن العدد الأكبر من المضبوطات كان من النقود المسكوكة (481 18) تماما كما كان الحال في عام 2020، في حين جاءت القطع الأثرية في المقدمة في عام 2019 (202 19). وسجّل مجموع المضبوطات أعلى نسبه في المنطقة مقارنة بالسنوات السابقة (590 27)، مقابل 537 25 قطعة في عام 2020 و213 8 في عام 2019.

وأبلغت البلدان الأمريكية أن غالبية المضبوطات كانت أثرية (266 2) في حين كانت غالبية المضبوطات من المتحجرات في عام 2020 (631 12) ومن النقود المسكوكة في عام 2019 (000 3).

وانسجاما مع البيانات التي جُمعت في العام السابق، أبلغت آسيا بأن أكثر المضبوطات كانت نقودا مسكوكة في عام 2021 (000 50)، كما كان الحال في عام 2020 (316 224) علما بأنه جرى الإبلاغ عن 000 5 قطعة من الفئة نفسها في عام 2019.

في المنطقة الأوروبية، تؤكد البيانات الواردة أن المضبوطات كانت بالإجمال قطعا أثرية في عام 2021 (955 24)، وهو ما يصبّ في الاتجاه نفسه للعامين 2020 (955 24) و2019 (358 66).

مجموع المضبوطات في عام 2021:
170,045

الأمريكتان

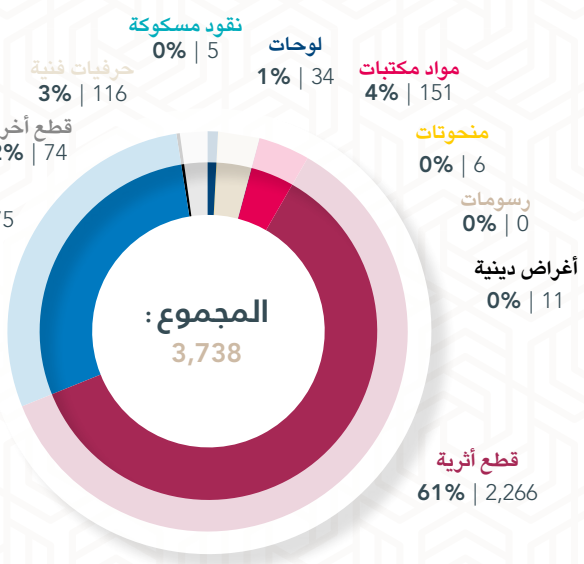

أفريقيا

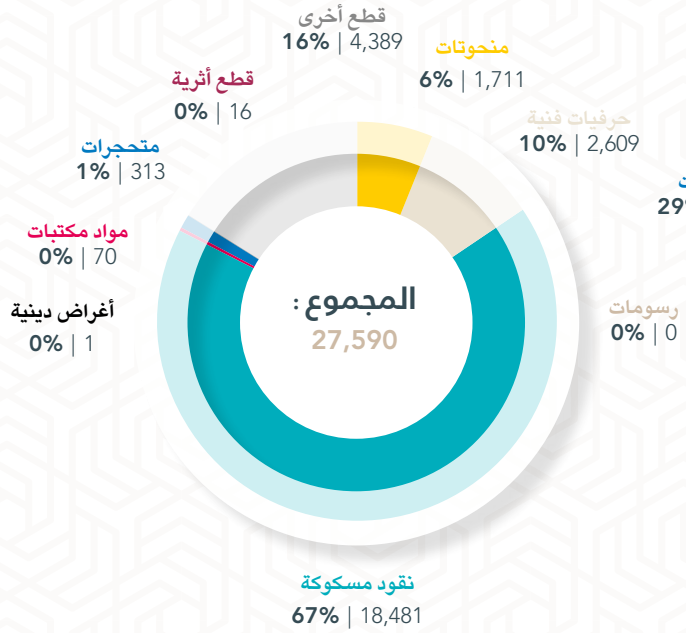

أوروبا

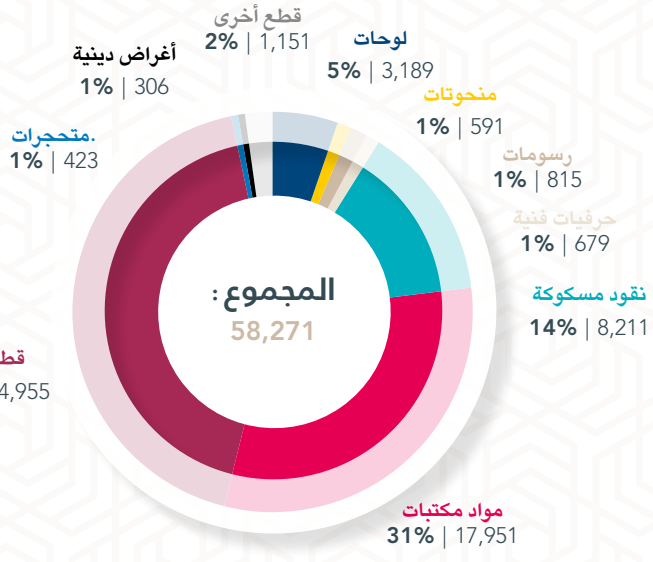

آسيا

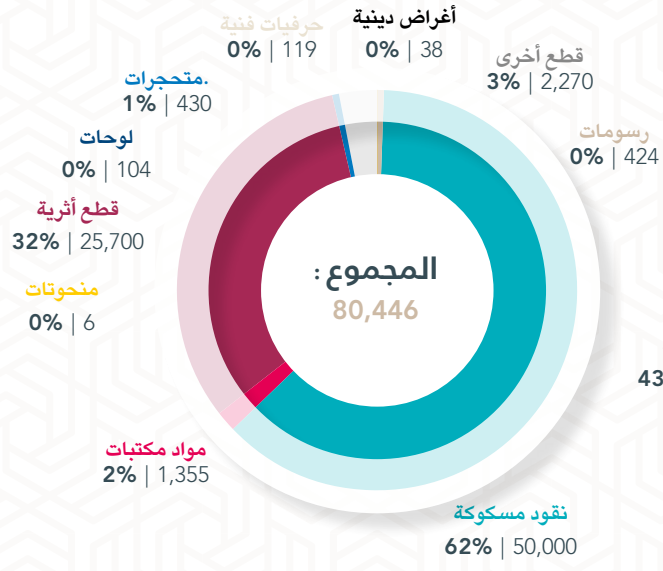

مقارنة معمَّقة: المضبوطات من الحفريات غير المشروعة والسرقات العادية

يقارن هذا القسم المضبوطات من الحفريات الأثرية والمتحجرات والنقود المسكوكة غير المشروعة بباقي المضبوطات في كل منطقة من مناطق العالم.

ولا تزال النقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات الفئات الرئيسية التي تصادرها أجهزة إنفاذ القانون في جميع مناطق العالم. ومنذ عام 2017، أبلغت جميع البلدان عن عدد أعلى بكثير من النقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات مقارنة بالفئات الأخرى ربما لأن مواقع التراث الثقافي تحظى بقدر أقل من الحماية مقارنة بالمواقع الثقافية الأخرى، وبسبب إمكانية العثور على القطع الأثرية بسهولة نسبيا باستخدام أجهزة الكشف عن المعادن. وتواجه أجهزة إنفاذ القانون صعوبة في إثبات عدم مشروعية مصدر هذه القطع أو تصديرها.

وما يُشجِّع الأفراد والجماعات الإجرامية المنظَّمة على التداول بالنقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات هو القيمة المالية الزهيدة لكل قطعة، ما قد يثني السلطات، في بعض البلدان، عن ملاحقة هذه القضايا قضائيا بسبب التكلفة والصعوبات في الحصول على أدلة إثبات.

أمّا بالنسبة إلى المجرمين فإن التداول بمئات أو آلاف العملات المعدنية الشائعة هو فرصة ممتازة لكسب المال دونما مخاطرة أو بمخاطر محدودة. فضلا عن ذلك، غالبا ما يسهل الوصول إلى العملات المعدنية وقطع البرونز الصغيرة المتاحة في المناطق النائية باستخدام أجهزة الكشف عن المعادن. ويمكن بعدئذ بيع هذه القطع عبر شبكة الإنترنت على منصات يصعب التحكّم فيها وفي أسواق السلع المستعملة، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى وحدات شرطة متخصصة أو حيث يكون عدد المحقّقين محدودا وموزّعا في مناطق متباعدة.

كما تم توفير بيانات من 2019 و 2020 لإعطاء صورة أكثر دقة لاتجاهات المصادرات في السنوات الماضية.

الحفريات غير المشروعة: النقود المسكوكة والقطع الأثرية والمتحجرات **غير ذلك:** الفئات الأخرى

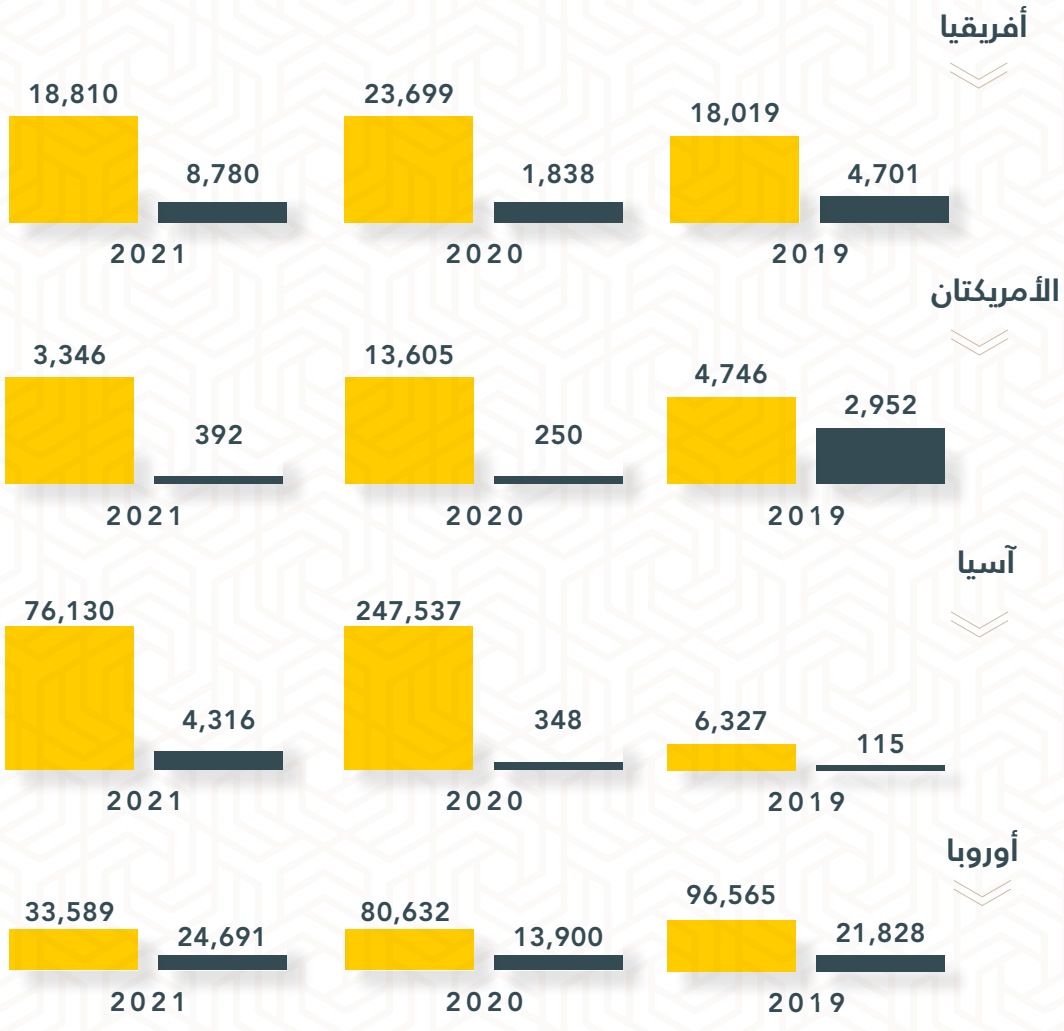

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

مواقع الحفريات غير المشروعة المبلَّغ عنها

يركز القسم التالي على عدد الحفريات الأثرية غير المشروعة المبلّغ عنها في المناطق الأربع.

وأبلغت البلدان الأفريقية عن 108 حفريات، والأمريكتان عن 34، وآسيا عن 622 1 وأوروبا عن 183.

وللسنة الثانية منذ عام 2017، تبلِّغ البلدان الآسيوية عن عدد حفريات غير مشروع يفوق مثيله في المناطق الأخرى. ولا يعكس العدد المحدود من التقارير حجم المتحجرات والقطع الأثرية التي تصادرها أجهزة إنفاذ القانون كل عام. وقد يعزى ذلك إلى عدم الإبلاغ عن الحفريات غير المشروعة في المناطق النائية وفي مواقع التراث الثقافي المغمورة بالمياه أو القطع التي تم الحصول عليها بواسطة أجهزة الكشف عن المعادن.

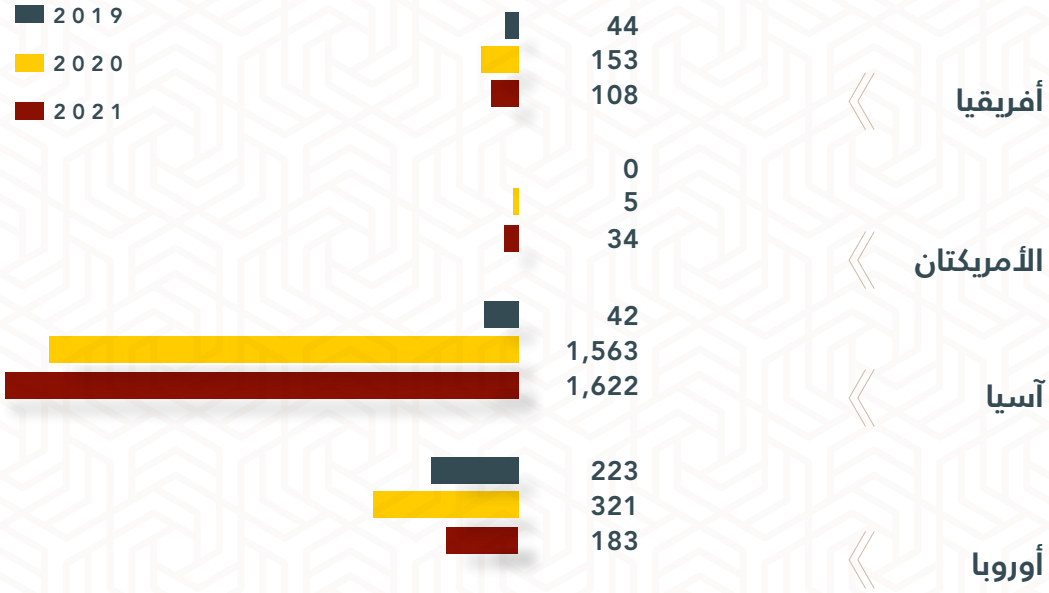

الاعتداءات المبلَّغ عنها على الممتلكات الثقافية

يحدد الرسم البياني هذا عدد الاعتداءات على الممتلكات الثقافية من اعتداءات مادية وتدمير وتخريب. وقد أبلغت أفريقيا عن 356 اعتداءا، والأمريكتان عن 74 وآسيا عن 257 وأوروبا عن 996.

وباستثناء آسيا التي شهدت زيادة ملحوظة في عام 2021، أبلغت المناطق الثلاث الأخرى عن هجمات أقل مقارنة بالعام السابق. ومن المهم الإشارة إلى أن الإنتربول لم يتلقَّ أيّ بيانات من المناطق التي تشهد نزاعات هذا العام.

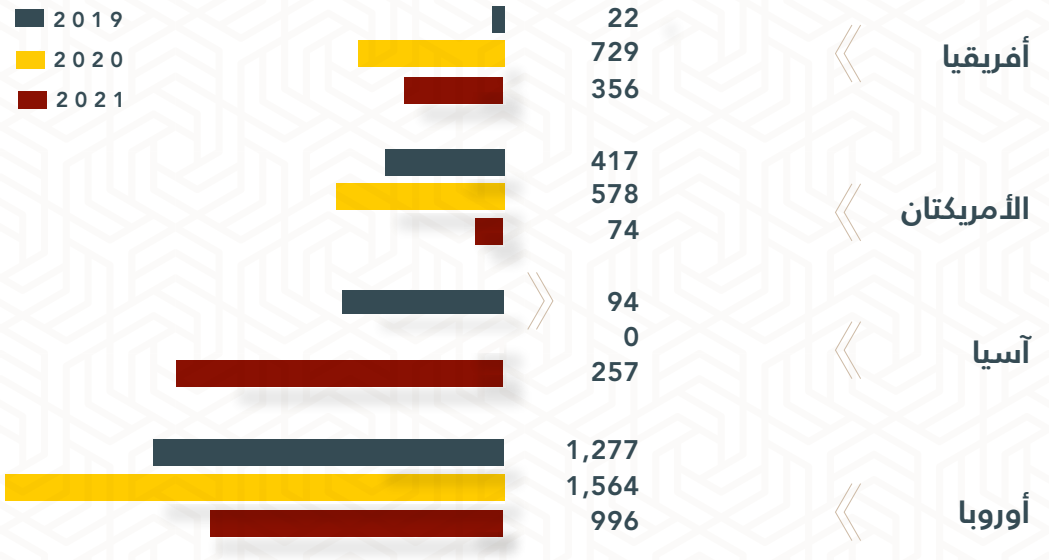

البيانات الإحصائية

ضلوع جماعات الجريمة المنظمة والوسطاء

يشكل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية جريمة خطيرة عبر الوطنية تطال جميع مناطق العالم. وترتكب هذه الجرائم بشكل رئيسي على يد الجماعات الإجرامية المنظَّمة التي تنشط على الصعيدين الوطني والإقليمي بسبب سهولة سفرها عبر البلدان والقارات بهدف بيع القطع المهرَّبة في الأسواق الأجنبية. وقد يتورّط الأفراد في سرقة القطع أو نهبها، بيدأنهم يفتقرون إلى الشبكة المنظَّمة الضرورية لعمليات الاتجار.

ويُستبعد أن تشارك المنظمات الإجرامية في أنشطة محفوفة بالمخاطر لا تدرّ الربح لغرض تنفيذ هكذا عمليات فحسب إذ تعمل هذه المنظمات لتلبية احتياجات السوق، فتسرق وتُصدِّر القطع عند الطلب. والأمر سيّان بالنسبة إلى الإرهابيين الذين صنّفهم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كمستفيدين من الدخل المكتسَب من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من سوريا والعراق.

ولكن لا علاقة للجهات المعنيّة الرسمية في سوق الأعمال الفنية ولأهم جامعي التحف الفنية بالجماعات الإجرامية. ويوفر الوسطاء المطّلعون على السوق المعلومات الاستخبارية التجارية ويشكلون صلة الوصل بين المنظمات الإجرامية وجامعي التحف النهائيين في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فإن عدم توفُّر وحدات شرطة متخصصة في هذا المجال إلى جانب التكاليف والصعوبات التي ينطوي عليها إجراء تحقيقات دولية لتحديد الوسطاء الرئيسيين واعتقالهم في سلسلة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، لا يتيح لأجهزة الشرطة الوطنية أن تكون لها بالمرصاد.

وفي ضوء ذلك، ينبغي أن تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية في تحديد الوسطاء المشاركين بشكل نشط في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وإن تحديد وتفكيك الشبكات الإجرامية المختلفة التي توفّر معلومات تجارية هي السبيل الوحيد الممكن لمواجهة هذه الظاهرة بشكل ملموس على المدى المتوسط.

الجهة الأولى

1

السارقون، الحفّارون، جماعات الجريمة المنظَّمة

يعملون على المستوى الوطني بشكل فردي أو ضمن جماعات الجريمة المنظَّمة

الوسطاء

2

الميسّرون

يعملون كصلة وصل، عادة على المستوى الإقليمي أو الدولي

الجهة الأخيرة

3

التجار، دور المزادات، جامعو التحف، المتاحف

يمكن أن يشاركوا على جميع المستويات

الموقع والتبعات الدولية

تشير الرسوم البيانية التالية إلى الأماكن الأكثر شيوعا لحصول الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية في كل منطقة من مناطق العالم.

في أفريقيا، أبلغت البلدان الأعضاء أن غالبية الجرائم المتصلة بالممتلكات الثقافية ارتُكبت في المقابر (25 في المائة) وفي المواقع الأثرية (14 في المائة). أمّا في الأمريكتين فكانت الأماكن الأكثر شيوعا مواقع الحفريات (15 في المائة)، تليها المعارض الفنية (14 في المائة).

وفي آسيا، جاءت المقابر في المرتبة الأولى (14 في المائة)، تليها المباني الدينية (12 في المائة) والمواقع الأثرية (12 في المائة). تكشف الرسوم البيانية عن وضع مختلف في أوروبا، حيث تبين أن المنازل الخاصة والمباني الدينية هي الأكثر عرضة لهذه الجرائم (14 في المائة) تليها المعارض الفنية (13 في المائة). وأمّا المقابر في أوروبا فليست الأكثر استهدافا موقع أخرى 14%.

الأمريكتان

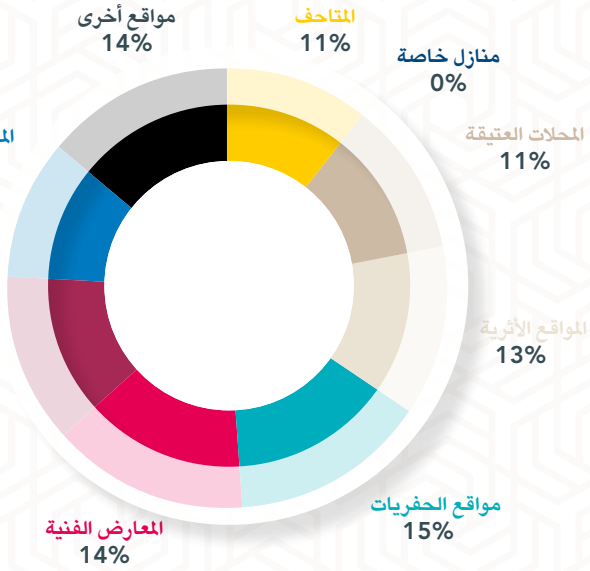

أفريقيا

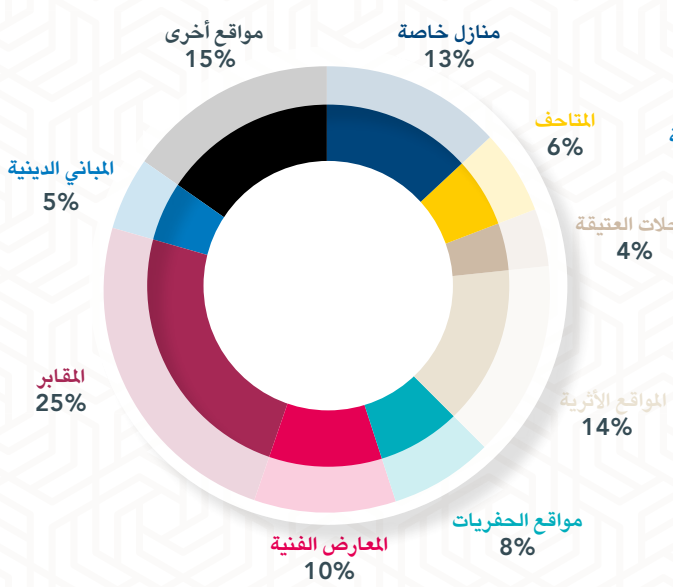

أوروبا

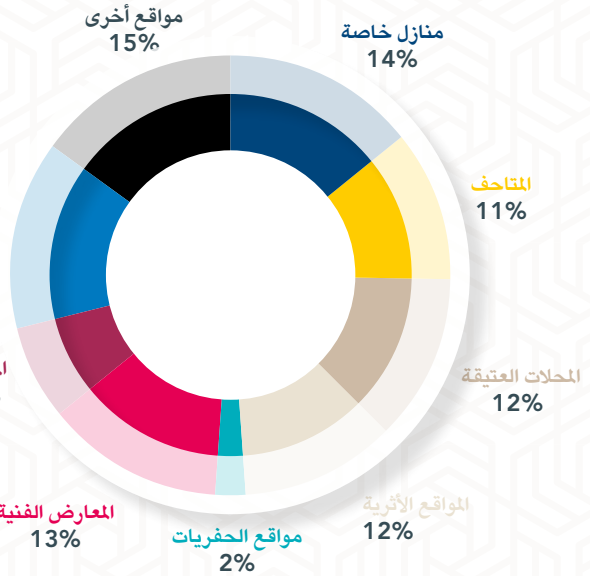

آسيا

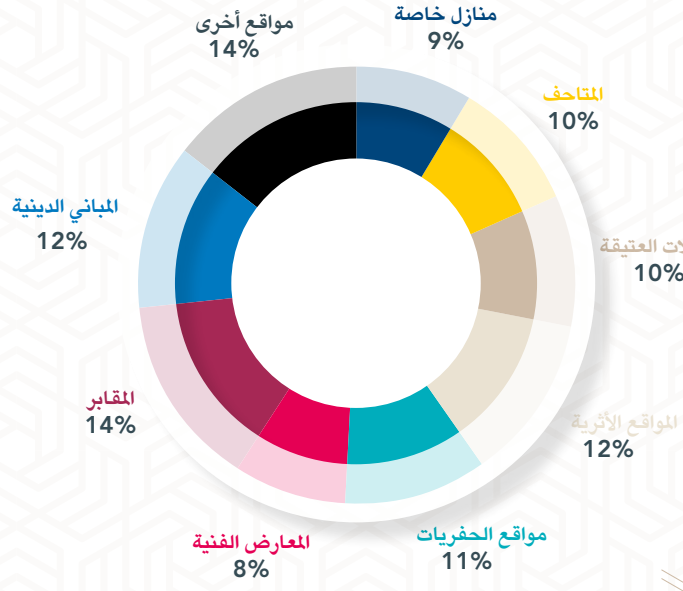

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

طرق التهريب الدولية

تُظهر هذه الخريطة الطرق الدولية التقريبية المستخدمة للتهريب من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى. وتعكس البيانات الواردة من البلدان الأعضاء ما كان من الممكن تحديده بفضل المعلومات الاستخبارية والمضبوطات التي صادرها ضباط الشرطة والجمارك فحسب. وبالفعل، يعتبر الإنتربول أن كل بلد هو- أو قد يكون- بلد منشأ أو عبور أو وجهة للأعمال الفنية المسروقة والمصدَّرة بشكل غير مشروع. ولا يفرّق الرسم البياني بين الاثنين. وقد يكون لقطعة معيّنة جرى تصديرها بشكل غير مشروع، مصدرا مشروعا من غير أن تكون قد سُرقت أو جرى التنقيب عنها بشكل غير مشروع. وفي الوقت نفسه، عادة ما تُصدَّر القطع المنهوبة أو المسروقة بشكل غير مشروع.

وأبلغت بلدان في أفريقيا بأن القطع المهرّبة من أراضيها في عام 2021 كانت تتّجه إلى أوروبا على وجه الخصوص، في حين أفاد بلد واحد فقط بأنه شكّل بلد عبور إلى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا.

وأبلغت بلدان أمريكية بأن القطع الثقافية من قارتها غالبا ما تُصدَّر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط.

وأبلغت بلدان آسيوية بأنها مصدر للتهريب إلى أوروبا وآسيا والأمريكتين كما وأنها وجهة لقطع آتية من الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية.

وحُدّدت أوروبا كمنطقة وجهة من معظم البلدان في المناطق الأخرى من العالم. ويُتداول بالقطع الثقافية من أوروبا داخل المنطقة، أو تُنقل إلى أمريكا الشمالية أو إلى بلدان شرقية.

ومرة بعد، يُبيّن تحليل الجرائم المرتكبة في عام 2021 أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية هو جريمة خطيرة عابرة للحدود الوطنية وظاهرة عالمية في واقع الأمر. ولا تعدّ الطرق المبيَّنة على الخريطة سوى إشارة إلى المسارات التي يسلكها المجرمون وهي لا تعكس الطرق الفعلية بدقة لأن بعض التحقيقات والطرق تحت خاضعة للمراقبة.

بيانات التزوير

الجرائم والاعتقالات والجناة

يركز هذا الفصل تحديدا على القطع الثقافية المزورة.

وتبين الرسوم البيانية التالية العدد الإجمالي للجرائم المتصلة بالأعمال الفنية والآثار المزيفة، وعدد الاعتقالات والجناة المبلّغ عنهم في عام 2021.

ويظهر الرسم البياني زيادة طفيفة في الجرائم والاعتقالات والجناة في الأمريكتين وفي منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وفي المقابل، أبلغت بلدان أفريقية وأوروبية عن عدد أقل من الجرائم والاعتقالات والجناة مقارنة بالسنة السابقة.

مجموع الجرائم والاعتقالات والجناة في عام 2021:

416 | 44 | 420

الأمريكتان

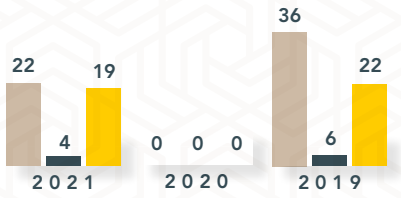

أفريقيا

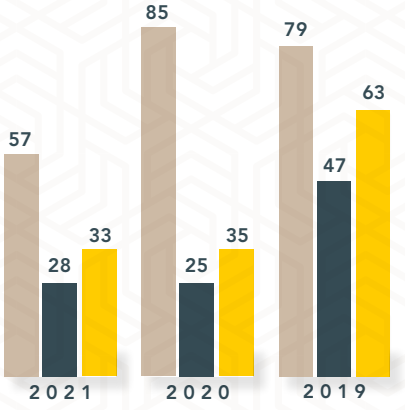

أوروبا

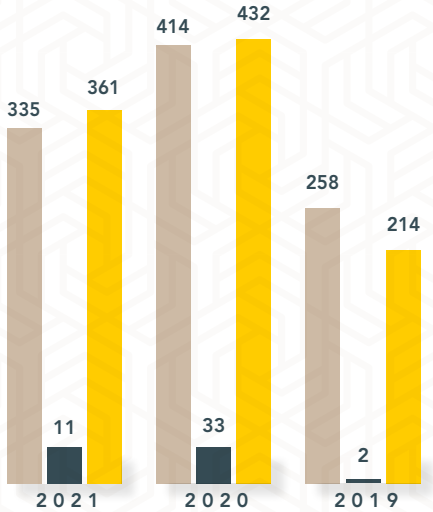

آسيا

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

ضبط القطع المقلدة

تشير الرسوم البيانية التالية إلى عدد القطع المقلَّدة التي ضبطتها أجهزة إنفاذ القانون في كل فئة عام 2021. وقد جرى إيراد هذه الأرقام كذلك كنسب مئوية بغية رسم صورة أوضح عن الوضع الحالي في كل منطقة من مناطق العالم.

وأظهرت المعلومات التي أرسلتها البلدان الأعضاء في السنوات السابقة أن جماعات الجريمة المنظمة هي الجهات الرئيسية الضالعة في الاتجار بالأعمال الفنية المقلَّدة على المستويين الوطني والدولي. وفي غالبية الحالات يعمل المجرمون ضمن مجموعات من شخصين أو ثلاثة – كما هو الحال بالنسبة إلى الاتجار بالتراث الثقافي المشروع. وتربط هؤلاء الأفراد صلات قوية بجماعات منظَّمة أكبر.

وفي عام 2021، كان العدد الأكبر من القطع المقلَّدة المضبوطة في أوروبا هو للوحات (بلغ مجموعها 1247 قطعة) تليها الرسومات (ما مجموعه 752 قطعة). يرجى الملاحظة أن البيانات الواردة من آسيا قُدّمت من بلد واحد فحسب.

مجموع القطع المزيفة في عام 2021: **5773**

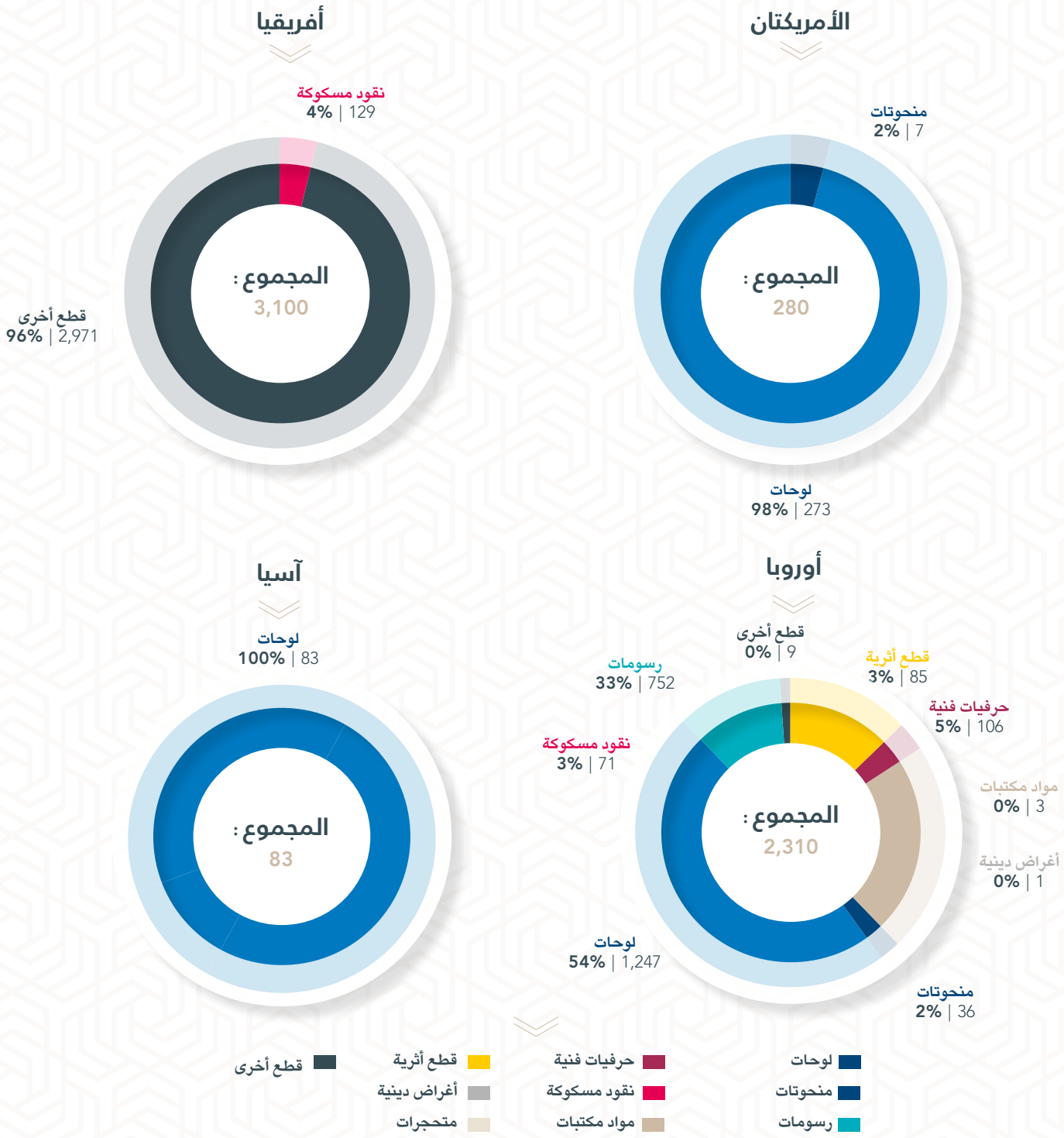

تقييم للجريمة المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في عام 2021

التذييل

التذييل 1
PANDORA VI

اعتقال 52 شخصا في إطار عملية شارك فيها 28 بلدا استهدفت الاتجار بالممتلكات الثقافية

واشتملت الممتلكات المصادرة على قطع أثرية وأثاث وعملات معدنية ولوحات وآلات موسيقية ومنحوتات.

ليون (فرنسا) - أسفرت عملية عالمية استهدفت الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية عن اعتقال 52 شخصا وضبط 9 408 قطعة أثرية في جميع أنحاء العالم. واشتملت هذه الممتلكات التي لا تقدَّر بثمن على قطع أثرية وأثاث وعملات معدنية ولوحات وآلات موسيقية ومنحوتات.

وشاركت سلطات إنفاذ القانون من 28 بلدا في عملية Pandora VI التي امتدت مرحلتها التنفيذية من 1 حزيران/يونيو إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021، وأجرت في إطارها عمليات تدقيق ومراقبة في المطارات والمعابر الحدودية وفي دور للمزاد العلني ومتاحف ومنازل خاصة.

وركزت العملية بشكل خاص على رصد الأسواق الإلكترونية. ولهذه الغاية، نظّم جهاز الشرطة الوطنية الهولندية (Politie) أسبوعا من الدوريات السيبرية لتحديد المبيعات المشبوهة التي تجرى على الإنترنت.

ويزيد عدد التحقيقات التي لا تزال جارية على الـ 170 تحقيقا، الأمر الذي يفترض إجراء المزيد من الضبطيات والاعتقالات بينما يواصل المحققون في العالم أجمع ملاحقتهم للأشخاص الذين ينتهكون التراث الثقافي ويدمرونه.

وقاد الحرس المدني الإسباني (Guardia Civil) عملية Pandora VI التي نسّقها على الصعيد الدولي اليوروبول والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية. وشكّل اليوروبول من جهة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية من جهة أخرى وحدات للتنسيق الميداني كانت تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للمساعدة على تبادل المعلومات وإصدار التنبيهات والتحذيرات والتحقق من البيانات التي تُجمع في مختلف قواعد البيانات الدولية والوطنية.

أبرز إنجازات العملية

ضبطت الجمارك الفرنسية 231 4 قطعة أثرية شملت حوالي 3 000 قطعة نقد معدنية وأجراسا وأبازيم وخواتم وقطعا من الفخار، كان قد نهبها شخص واحد من مواقع أثرية باستخدام جهاز للكشف عن المعادن. وفي قضية منفصلة، ضبطت الجمارك الفرنسية أيضا ثلاث منحوتات قديمة تعود إلى حضارة توماكو لاتوليتا السابقة للعصر الكولومبي.

واستعادت الشرطة الوطنية الإسبانية (Policía Nacional) كنزا يتكوّن من 91 قطعة نقدية ذهبية تعود إلى الإمبراطورية الرومانية ويُقدَّر ثمنها بنحو نصف مليون يورو في السوق السوداء. وبدأ التحقيق بعد أن كُشفت هذه القطع في دار شهيرة للمزاد العلني في مدريد. وحدّد المحققون في وقت لاحق الموقع الأثري الإسباني الذي نُهبت منه هذه القطَع.

وضبط عناصر جهاز الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة شحنة تحتوي على 13 قطعة أثرية مكسيكية قديمة يعود تاريخها إلى الفترة ما بعد الكلاسيكية حتى عصر الأزتك، بما في ذلك جمجمة و12 فأسا.

وعثر جهاز الشرطة في رومانيا (Poliția Română) على صليب تطواف يرقى إلى القرن الثالث عشر وأعاده إلى متحف الكنيسة الإنجيلية في مدينة Cisnadei التي كان قد سُرق منها في عام 2016. وكان الصليب مسجّلا في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة وكُشف عبر تطبيق الإنتربول للأجهزة النقالة ID-Art.

ضبط جهاز الدرك الإيطالي (Arma dei Carabinieri) في منطقة البحر المتوسط 79 قطعة أثرية من أشكال وعصور مختلفة. وكانت هذه القطع تفتقر إلى الوثائق التي تثبت منشأها أو استيرادها إلى الأراضي الوطنية على نحو قانوني.

واستعادت وحدة مكافحة الجريمة المتصلة بالأعمال الفنية والتحف الأثرية (الشرطة الوطنية الهولندية) لوحتين للفنان Kees Verweij كان قد أُبلغ عن سرقتهما، وذلك في أعقاب عمليات تدقيق أجريت على دليل مبيعات إلكترونية كانت إحدى دور المزاد العلني الهولندية تشارك فيها.

واستعاد أفراد من الشرطة اليونانية (Ελληνική Αστυνομία) عمودا رخاميّا يعود تاريخه إلى العهد الروماني و13 قطعة نقدية قديمة و3 أوانٍ فخارية من الحقبة الإغريقية.

ولا تزال أجهزة الكشف عن المعادن سلعة مرغوبة من اللصوص، فقد أفادت سبع سلطات أوروبية لإنفاذ القانون عن ضبط 90 جهازا للكشف عن المعادن مخصّصة للاستخدام غير المشروع في المواقع الأثرية.

التعاون الدولي

أدّى اليوروبول، بصفته مشرفا مشاركا على هذا التحرك، دورا بارزا في تنفيذ العملية بأكملها عبر تسهيل تبادل المعلومات وتوفير الدعم التحليلي والميداني. ووضعت منظمة الجمارك العالمية أداة اتصالاتها المأمونة CENcomm بتصرّف المشاركين وسهّلت تبادل البيانات الاستخبارية بين مختلف الأجهزة.

وبفضل منظومته للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7، وصل الإنتربول بين بلدان البلقان وبلدان الاتحاد الأوروبي المشاركة في تبادل المعلومات، ودعم العملية كلها بتعيين خبير متفرغ للتحقق مرة ثانية من التقصيات التي تجرى، في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة، بغية كشف مكان القطع المسروقة التي لا تزال مفقودة والتعرف عليها.

وأُطلقت عملية Pandora للمرة الأولى في عام 2016 وهي عملية سنوية لإنفاذ القانون. وحتى الآن، أسفرت عن اعتقال 407 أشخاص واسترداد 147 050 قطعة من الممتلكات الثقافية.

البلدان المشاركة في عملية Pandora VI:

البلدان الأعضاء في الإنتربول: إسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجبل الأسود، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.
طرف ثالث: كوسوفو

التذييل 2
تطبيق ID-ART

الذكرى السنوية الأولى على إطلاق ID-Art، أول تطبيق للإنتربول

احتُفل بتاريخ 6 أيار/ مايو 2022 بمرور عام على استحداث أول تطبيق للإنتربول ID-Art. ومنذ إطلاقه، جرى تنزيل التطبيق أكثر من 21 000 مرة في أكثر من 164 بلدا.

وتَصدَّرت إيطاليا، وفرنسا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة المراكز الخمسة الأولى في قائمة البلدان التي نزّلت هذا التطبيق وبلغت نسبة مستخدميه 33 في المائة من النساء و67 في المائة من الرجال.

واستعان حوالي 94 في المائة من المستخدمين بهذا التطبيق بشكل منتظم، ما أسفر عن تفاعلات وصل عددها إلى أكثر من 632 700.

ويشتمل تفاعل المستخدمين على إجراء عمليات بحث يدوية وبصرية وإنشاء قوائم بالمجموعات الفنية الخاصة والإبلاغ عن العثور على قطع ثقافية مسروقة.

وسمح هذا التطبيق باسترداد عدد من القطع الثقافية بينها تمثالان مسروقان كانا معروضين للبيع عبر منصة تجارية، وقد تعرّفت وحدة الشرطة الإيطالية لحماية التراث الثقافي عليهما.

بالإضافة إلى ذلك، استعادت السلطات في هولندا لوحتين مسروقتين بعد أن تعرفت عليهما الوحدة الهولندية لمكافحة الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية وذلك بعد التحقق من قائمة مبيعات على الإنترنت وقد تبينَ ضلوع دار مزادات في أمستردام فيها.

في تموز/يوليو 2021، استردت الشرطة الوطنية الرومانية صليب تطواف يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر. واستردت الشرطة الوطنية الإسبانية ثلاث قطع نقدية ذهبية تعود إلى الإمبراطورية الرومانية.

واسترد الحرس المدني الإسباني لوحتين جداريتين مسروقتين من عصر النهضة (انظر أدناه).

استرداد لوحتين جداريتين من عصر النهضة رُسمتا في عام 1540

في عام 1979، سُرقت لوحتان من عصر النهضة رُسمتا في عام 1540 من المذبح الرئيسي لكنيسة سانتا مارينا دل بارسيال دل باركو (سمورة).

تُصوِّر اللوحة الأولى يوحنا الإنجيلي والقديس بطرس، وتُصوِّر الثانية القديس أندراوس والقديس يعقوب الكبير بن زبدى.

وكان مالك اللوحتين من محبي الفن وخبيرا في التحف القديمة

ولطالما ظنّ أن مسار الحصول على اللوحتين كان قانونيا إلى أن استخدم تطبيق ID-Art للتحقق مما إذا كانت اللوحتان مدرجتين في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة.

ويستخدم تطبيق ID-Art وظيفة البحث البصري وبرمجية بالغة التطور لتحديد سمات الصور لمطابقة الأعمال الفنية.

وأكد التطبيق أن اللوحتان كانتا بالفعل مسروقتين.

وأبلغ مالك اللوحتين الحرس المدني الإسباني الذي أكد بدوره أنهما مسروقتان. وأعادت الوحدة المتخصصة في الحرس المدني اللوحتين إلى الكنيسة في نيسان/ أبريل 2022.

كيف يعمل تطبيق ID-ART

يعزز تطبيق ID-ART القدرة على خوض المعركة ضد الأعمال الفنية المسروقة والجرائم المتصلة بالتراث الثقافي. وهو أداة جديدة تتيح العمل الجماعي على حماية تراثنا المشترك.

ويساعد التطبيق على الكشف عن الممتلكات الثقافية المسروقة والحد من الاتجار غير المشروع بها وتعزيز فرص العثور على الأعمال والتحف الفنية المسروقة.

ويعزز الوصول السريع والسهل عبر الهواتف النقالة اتخاذ إجراءات جماعية لحماية تراثنا الثقافي المشترك. ويمكن تنزيله بالمجان بلغات الإنتربول الرسمية الأربع: الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

ويتيح التطبيق متعدد الجوانب الوصول إلى قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة للتحقق مما إذا كانت قطعة ثقافية معينة مدرجة في تلك القائمة.

ومن الممكن كذلك إنشاء قائمة بالمجموعات الفنية الخاصة والإبلاغ عن سرقة قطعة ما، وعن المواقع الثقافية التي يُحتمل أن تكون عرضة للخطر أو عن حفريات غير مشروعة.

الوصول إلى قاعدة بيانات الإنتربول

يتيح تطبيق ID-ART الوصول عبر الهواتف النقالة إلى قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة بشكل مباشر. وتضم قاعدة البيانات هذه أكثر من 52 000 سجل لقطع ثقافية قدّمها 134 بلدا من البلدان الأعضاء في الإنتربول.

وهي قاعدة البيانات العالمية الوحيدة التي ترد فيها معلومات شرطيّة مؤكدة عن الأعمال الفنية المسروقة والمفقودة. وتشمل ميزات التطبيق ما يلي:

التحقق مما إذا كانت قطعة معيّنة مدرجة في قاعدة الأعمال الفنية المسروقة

يمكن القيام بذلك عن طريق البحث اليدوي أو البصري. ويتطلب البحث اليدوي إدخال معلومات عن القطعة الثقافية من قبيل نوعها أو المواد المستخدمة فيها أو تقنيتها أو عنوانها أو اسم الفنان أو بلد المنشأ.

أمّا البحث البصري فيستخدم برمجية بالغة التطور لتحديد سمات الصور ومقارنتها بالأعمال الفنية المسجلة في قاعدة البيانات.

الإبلاغ عن سرقة عمل فني

إذا أسفر البحث اليدوي أو البصري عن مطابقة، يمكن إعداد تقرير عبر التطبيق.

ويتخذ الإنتربول بعدئذ تدابير المتابعة المناسبة ويحيل المعلومات إلى أجهزة إنفاذ القانون الوطنية عند الاقتضاء.

إطلاق حملة اتصالات بالتعاون مع وحدات متخصصة في الشرطة

في نيسان/ أبريل، أطلق الإنتربول حملة اتصالات بالتعاون مع وحدات الشرطة المتخصصة المكرسة لحماية التراث الثقافي.

وتمثّلَ الهدف الرئيسي لهذه الحملة في المساهمة باسترداد القطع المسروقة باستخدام ID-Art بالإضافة إلى إذكاء وعي الجمهور بالتطبيق وطلب المساعدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي.

والتمس الإنتربول دعم البلدان الأعضاء طالبا منها نشر ملصقات وطنية في حساباتها الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وتُعدّ حملة الاتصالات التي أُطلقت في هولندا ورومانيا وفرنسا مثالا على أفضل الممارسات حيث تتضافر الجهود بين الإنتربول والدول الأعضاء في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.

وأُعِدّت ملصقات وطنية لعرض القطع المسروقة في كل بلد والموجودة في قاعدة بيانات الإنتربول للأعمال الفنية المسروقة. وجرى إعداد المحتوى باللغات المحلية وهو يشجِّع عامة الناس على تنزيل تطبيق ID-Art ومساعدة أجهزة إنفاذ القانون على استرداد القطع المسروقة.

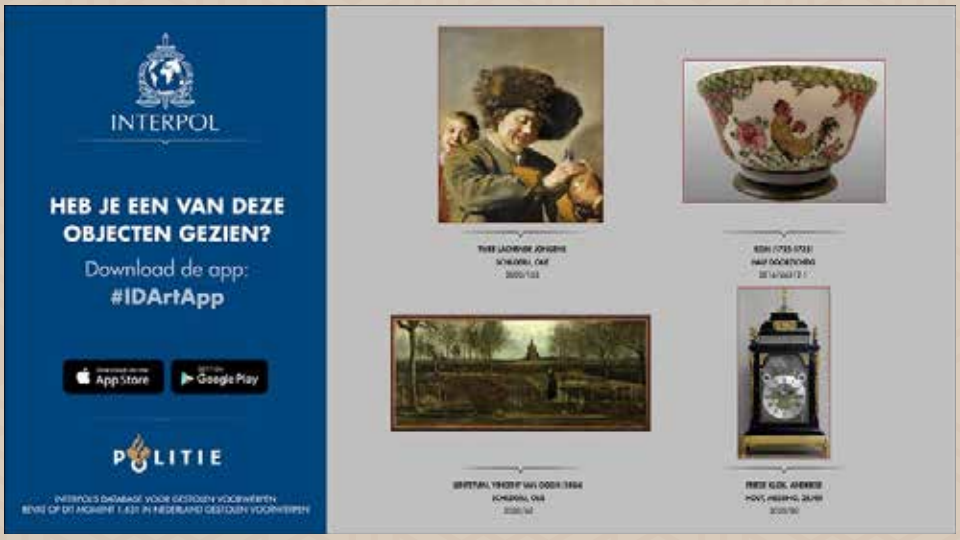

التذييل 3

قائمة الوثائق الرئيسية المتعلقة بحماية التراث الثقافي

المعاهدات والإعلانات

اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلَّح، مع القواعد التنظيمية لتنفيذ الاتفاقية

البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلَّح

اتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

اتفاقية اليونسكو لعام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

اتفاقية UNIDROIT لعام 1995 المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بشكل غير قانوني

البروتوكول الثاني لعام 1999 لاتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلَّح

الاتفاقية الدولية لعام 1999 بشأن قمع تمويل الإرهاب

اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 بشأن مكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية

اتفاقية اليونسكو لعام 2001 بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه

الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001 وخطة العمل لتنفيذه، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته الـ31

اتفاقية اليونسكو لعام 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي

اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2003 بشأن مكافحة الفساد

إعلان اليونسكو لعام 2003 بشأن التدمير المتعمَّد للتراث العالمي

اتفاقية اليونسكو لعام 2005 بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه

إعلان بون لعام 2015 بشأن التراث العالمي، الدورة الـ 39 للجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو

الإعلان المتعلق بالثقافة كأداة للحوار بين الشعوب لعام 2015، إكسبو، ميلانو، المؤتمر الدولي لوزراء الثقافة

2015، البيان الصادر عن الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام 1970، المعنون "أوقفوا الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية"

2017، اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الأفعال الإجرامية المتعلقة بالملكية الثقافية

2018، التوجيه الخامس للمفوضية الأوروبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2019، اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي بشأن إدخال واستيراد السلع الثقافية

2020، استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

2020، الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. مشروع قرار منقَّح: مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية (CTOC/COP/2020/L.10/Rev.1).

منشورات الإنتربول

2016، "حماية التراث الثقافي - ضرورة للإنسانية"، بالتعاون مع الأردن وإيطاليا والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو؛

2016، 2019، "إنشاء وحدة وطنية للتراث الثقافي - قيمة وحدة وطنية مخصَّصة لمكافحة الجرائم ضد التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية"

2017، "تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2013-2016)"

2018، "تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2017)"

2019، "تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2018)"

2020، "تقييم للجرائم ضد الممتلكات الثقافية – مسح للبلدان الأعضاء في الإنتربول (2019)"

2020، الإنتربول - المجلس الدولي للمتاحف "توصيات بشأن ضمان أمن التراث الثقافي أثناء الإغلاق: تحدٍّ للعاملين في المتاحف ولأجهزة الشرطة"

قرارات هيئات الأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

2012، القرار 66/180 المعنون "تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وخاصة فيما يتعلق بالاتجار فيها"

2013، القرار 68/186 المعنون "تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها"

2014، القرار 196/69 المعنون "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتِّجار بالممتلكات الثقافية وما يتَّصل به من جرائم أخرى"

2015، القرار 281/68 المعنون "إنقاذ التراث الثقافي العراقي"

2015، القرار 76/70 المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية" (آخر قرار بشأن هذه المسألة)

2015، القرار 178/70 المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخصوصا القدرة في مجال التعاون التقني"

2018، القرار 130/73 المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"

2022، القرار 76/16 المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

2003، القرار 1483 المعنون "الحالة بين العراق والكويت، الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية"

2012، القرار 2056 المعنون "السلم والأمن في أفريقيا"

2013، القرار 2100 المعنون "الحالة في مالي"

2015، القرار 2199 المعنون "الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية"

2015، القرار 2253 المعنون "قمع تمويل الإرهاب"

2017، القرار 2347 المعنون "إدانة التدمير غير المشروع للتراث الثقافي، ونهب وتهريب الممتلكات الثقافية، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية"

فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

2019، التقرير الرابع والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومَن يرتبط بهما من أفراد وكيانات

2021، التقرير الثامن والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدَّم عملا بالقرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومَن يرتبط بهما من أفراد وكيانات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

2004، القرار 2004/34 المعنون "منع الاتجار بالممتلكات الثقافية"

2008، القرار 2008/23 المعنون "منع الاتجار بالممتلكات الثقافية"

2010، القرار 2010/19 المعنون "منع الجريمة واستجابات العدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، لا سيما فيما يتعلق بالاتجار بها"

قرارات هيئات اليونسكو وتوصياتها

1962، التوصية المتعلقة بحماية جمال وخصائص المناظر الطبيعية والمواقع

1964، التوصية المتعلقة بوسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، 19 تشرين الثاني/نوفمبر

1972، التوصية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني

2011، التوصية المتعلقة بالإطار الحضري التاريخي، بما يشمل مسردا بالتعاريف، 10 تشرين الثاني/نوفمبر

2015، استراتيجية تعزيز أعمال اليونسكو لحماية الثقافة والدفاع عن التعدد الثقافي في حالات النزاع المسلَّح

2015، القرار MSP 11.3 المعنون "مبادئ توجيهية عملية لتنفيذ اتفاقية عام 1970"

2015، القرار MSP 9.3 المعنون "zالإجراءات الطارئة"

2015، التوصية المتعلقة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوّعها والدور الذي تؤديه في المجتمع

2015، التوصية المتعلقة بصون التراث الوثائقي والوصول إليه بما يشمل الصيغة الرقمية

2015، المبادئ التوجيهية العملية لتطبيق الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (اليونسكو، باريس، 1970)

التذييل 3: التدابير الأولية لليونسكو ومجلس المتاحف الدولي والإنتربول المتعلقة بالقطع الثقافية التي تطرح للبيع عبر الإنترنت

التذييل 4

الأعمال الفنية الأكثر طلبا لعام 2020 و2021

الإنتربول

معلومات عن الإنتربول

الإنتربول هو أكبر منظمة دولية للشرطة. ويتمثل دوره في مد يد العون إلى أجهزة إنفاذ القانون في بلدانه الأعضاء الـ 195 لمكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أشكالها. وهو يسعى إلى مساعدة أجهزة الشرطة في العالم أجمع على مواجهة التحديات المتنامية للجريمة في القرن الحادي والعشرين عبر تزويدها بالدعم التقني والميداني القائم على بنية تحتية متطورة. وتشمل الخدمات التي يقدمها الإنتربول تدريبا محدد الأهداف، ودعما متخصصا لعمليات التحقيق، وقواعد بيانات متخصصة، وقنوات مأمونة للاتصالات الشرطية.